شرح الإعراب في قواعد الاعراب للكافيجي(ت٨٧٩هـ): دراسة نحوية

ا.م.د. وعد محمد سعيد العاني - كليَّة التّربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة الأنبار
طالبة الماجستير مروة ربيع علي- كليَّة التّربية للعلوم الإنسانيَّة في جامعة الأنبار

المستخلص

تضمن هذا البحث دراسة عدد من المسائل النحوية من كتاب شرح الاعراب في قواعد الاعراب للشيخ محمد بن سليمان الكافيجي ، عرضت آراء النحاة بصريهم وكوفيهم وبغداديهم في كل مسألة من هذه المسائل ثم وضحت موقف الكافيجي من هذه الاراء فتارة يرجح ما ذهب اليه جمهور البصريين واخرى يرجح ما ذهب اليه جمهور الكوفيين معضدا ذلك بالادلة والبراهين.

الكلمات الرئيسية :- النحو العربي ، دراسات نحوية ، محمد بن سليمان الكافيجي ، شرح الاعراب في قواعد الاعراب .

Abstract

This paper studies some of the grammatical issues in *Explanation of Parsing in the Rules of Parsing*, by Sheikh Mohammad B. sliman AlKafiji. The paper surveys the views of Basrah, Kufa, and Baghdad grammarians on each issue. AlKafiji's views are stated after that. He, at times, supports the views of the Basrah grammarians and at other times supports the views of the Kufa school with extensive evidences.

Keywords: Arabic Grammar, Grammatical Studies, AlKafiji, *Explanation of Parsing in the Rules of Parsing*

المطلب الأول : ترجمة الكافيجي

أولاً : أسمه وكنيته ولقبه

هو محيي الدين محمد بن سليمان سعد بن مسعود الرومي البرعمي الحنفي المحيوي[١]. المكنى بأبي عبد الله الشهير بالكافيجي ، لأنه أكثر من قراءة الكافية لابن الحاجب حتى نسب إليها . بزيادة الجيم ، والياء كما هي عادة الترك في النسب .

ثانياً : ولادته ووفاتهُ

ولد في ككجة كي من بلاد صروفان من ديار ابن عثمان في سنة ثمان وثمانين وسبعمائه من الهجرة ، وتوفي في ليلة الجمعة رابع جمادى الآخرة سنة تسع وسبعين وثمانمائة[٢].

ثالثاً : شيوخه وتلامذته

تتلمذ الشيخ محيي الدين الكافيجي على يد الكثير من العلماء منهم:

١- حافظ الدين محمد بن محمد الكدري المشهور بابن الرازي (ت ٨١٦ ﻫ).
٢- محمد بن أحمد بن عثمان الطائي البساطي، أبو عبد الله شمس الدين(ت ٨٤٢ ﻫ).
٣- تقيّ الدين الحِصْني (ت ٨٢٩ ﻫ).
٤- شمس الدين محمد بن حمزة بن محمد الفناري (ت ٨٢٧ ﻫ).
٥- ابن فرشته (شراح المجمع).
٦- برهان الدين حيدرة الشيرازي ثم الرومي (ت ٨٢٠ ﻫ).

المطلب الثاني: مسائل في الاسماء

المسألة الأولى : (أيّ) بين الموصولية والاستفهامية

وافق الكافيجي في هذه المسألة يونس بن حبيب في كون أي في قوله تعالى :{ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } متضمن لمعنى حرف الأستفهام معرب بالرفع على أنه مبتدأ خبره (أشد) قائلاً :((من أوجه (أيّ) أن تقع موصولة كـ(الذي) نحو قولهم (لأضربن أيُّهم أفضلُ) ونحو قوله تعالى :{ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّا}[٣] قال : (قال سيبويه (أي) اسم موصول مبني على الضم لكونه بمعنى الذي ، واذا اعرب يكون محمولاً على كل وبعض للزوم الاضافة واذا حذف صدر صلته عاد البناء اليه كما في قوله تعالى : {أَيُّهُمْ أَشَدُّ} ، وقال الخليل ويونس :(أي) ههنا اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام معرب بالرفع على أنه مبتدأ خبره (أشد) ويونس يقول المجموع منصوب المحل على أنه تعلق بـ(ننزع) معنى من جهة المفعولية ، وإن لم تعمل فيه لفظاً على ما هو شأن التعليق ، والأظهر ههنا قول يونس لخلوه من ارتكاب محذور ولتبادر الذهن إليه))[٤].

اما رأي النحاة في هذه المسألة فكان على النحو الآتي :

ذهب الخليل بن أحمد إلى أن (أيُّهُم) مرفوع بالابتداء، و(أشد) خبره ، ويجعل (أيهم) استفهاماً ، والجملة منصوبة المحل على إنها مقولة لقول مقدر كأنه قال : (لننزعن الذين يقال فيهم أيُّهُم أشَدّ)[٥].

وذهب يونس إلى إن (أيّ) ههنا اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام معرب بالرفع على إنه مبتدأ خبره (أشد) ، والمجموع منصوب المحل على أنه تعلق به (ننزع) معنى من جهة المفعولية[٦].

ذهب الفراء[٧] إلى أنه من نصب (أيَّاً) في قوله تعالى :{ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيّاً} أوقع عليه النزع وليس بإستفهام ، كأنه قال : ثُمَّ لنستخرجن العاتي الذي هو أشد وفيها وجهان من الرفع أحدهما : أن تجعل الفعل مكتفياً بمن في الوقوع عليها كما تقول : قد قتلنا من كل قوم ، وأصبنا من كل طعام ثم تستأنف (أيّاً) فترفعها بالذي بعدها كما قال جل وعز : { يَبْتَغُونَ إلى رَبِّهِمْ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ}[٨] ، أي : ينظرون أيُّهم أقرب ، ومثله قوله تعالى :{ يُلقَونَ أقْلامَهُم أيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ }[٩] .

وأما الوجه الآخر : فإن في قوله تعالى :{ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ} ، لننزعن الذين تشايعوا على هذا ينظرون بالتشايع أيُّهم أشدُّ وأخبث ، وأيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا والشيعة ويتشايعون سواء في المعنى . وفيه وجه ثالث من الرفع : أن تجعل :{ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعَةٍ} بالنداء أي : لننادين أيُّهم أشدُّ على الرحْمن عِتِيا ، يقول : يريد ننزعهم بالنداء .

قال الفراء :((أيّ) إسم استفهام عما يعقل وعما لا يعقل ، يعمل فيه ما بعده ولا يعمل فيه ما قبله ، وإنما يرفعها وينصبها ما بعدها ، كقوله تعالى :{ لِنَعْلَمَ أيُّ الحِزْبَيْنِ أحْصَى}[١٠] ،

فرفع ، وقوله :{وسَيَعْلَمُ الّذِينَ ضَلَموا أيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبونَ}[١١] فنصب ، و(أيّ) إذا أوقعت الفعل المتقدم عليها خرجت من معنى الاستفهام ، وذلك إن أردته جائز ، يقولون : لأضربن أيَّهم يقول ذلك ، بالنصب)[١٢] .

وذهب البصريون[١٣] : إلى أن (أيُّهم) أسم موصول مبني على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنهُ معرب ، نحو قولهم (لأضربنّ أيّهم هو أفضل) قالوا : إنما قلنا إنها مبنية ههنا على الضم ، وذلك لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت (مَنْ ، وما) لذلك في كل حالٍ ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل) وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردّت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، كما أن (ما) في لغة أهل الحجاز لما كان

القياس يقتضي ان لا تعمل ، إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ردّ على ما يقتضيه القياس من بطلان عملها ، فكذلك ههنا : لما كان القياس يقتضي أن تكون مبنية ، لما حذف منها العائد ردّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ،

يدل عليه أن (أيُّهم) استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول : (اضرب أيُّهم افضل) تريد (ايهم هو افضل)

ولو قلت : أضرب من أفضل ، وكُلّ ما أطيب ، تريد (من هو افضل) و(ما هو أطيب) لم يجز ، فلما خالفت (أيّ) أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها ، لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما أستعمل عليه أخواتها .

والذي يدلُّ على صحة هذا التعليل وأنهم أنما بنوها لخلاف المبتدأ أنّا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا :(ضربتُ أيَّهُم هو في الدار) بالنصب ، وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة (أيّ) ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن (أيّ) لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ، فلهذا حسن الحذف مع (أيّ) دون سائر أخواتها .

والذي يدل على صحة هذه اللغة أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسَّان – وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب – أنه أنشد :

إذَا مَا لقيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ[١٤]

برفع (أيُّهم) فدّل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها.

وقال الأخفش والكسائي[١٥] ههنا بما قاله الخليل ويونس من أن (أي) أسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام ، مُعرب بالرفع على أنهُ مبتدأ خبرهُ (أشدُّ) ، ولكنهم يقولون (كل

شيعة) مفعول (ننزع) فيكون (من) زيادة في المثبت ، على ما هو مذهبه لجملة : (أيهم أشد) لا

تتعلق بهِ بل تكون مستأنفة ، ويرى الكافيجي[١٦] أن قولهم ههنا ليس بقوي لخلوه من رعاية حقوق النظم الظاهر .

وأما ثعلب[١٧] فذهب إلى أن (أي) لا تكون موصولة أصلاً ، ولا تكون الا شرطية ، أو استفهامية ، فمردود بشيوع استعمالها في غيرها في كلام الفصحاء .

وقال ابن هشام : (وأعلم إن (أيًّا) الموصولة معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فإنها تبنى فيها على الضم وذلك إذا إجتمع شرطان ، أحدهما : أن تضاف ، والثاني : ان يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً)[١٨] .

وأرى إن (أيّ) ههنا إسم موصول مبني على الضم ، حيث أجتمع فيها أمران ، أحدهما : إنها مضافة لفضاً .

والآخر : صدر صلتها محذوفاً فإذا لم تكن مضافة أصلاً ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها ، فإنها تكون معربة .

المسألة الثانية : (أعراب الأسم بعد (إذا)) :

وافق الكافيجي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين في إعراب الأسم الواقع بعد (إذا) فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده قائلاً : (إذا دخلت (أذا) على الاسم نحو وله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [١٩] ونحو قولك : (إذا زيدٌ جاءك فأكرمه) فلا بد من التأويل محافظة على قاعدة الاختصاص ، فـ(السماء) فاعل لفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافاً للأخفش تقديرهُ: (إذا انشقت السماء انشقت ، فتكون داخلة على الفعل تقديراً فيكون المراد من الاختصاص اختصاصاً مطلقاً سواء كان تحقيقاً أو تقديراً))[٢٠].

قال سيبويه :((ويقبحُ ان ابتدأت الأسم بعدهما اذا كان بعده الفعل ، لو قلت :(أجلس حيث زيد جلس) ، أو (أجلس إذا زيد يجلس) كان أقبح من قولك : (إذا جلس زيد) ، (إذا) يجلس) و(حيث يجلس) و(حيث جلس) والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدئ الاسماء بعدهما ، فتقول : (اجلس حيث عبد الله جالس) و(اجلس إذا عبد الله جلس)))[٢١].

وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين، وحاصله أنّ الاسم المرفوع بعد (إن ، وإذا) الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسرهُ الفعل المذكور بعدهُ : فيكون التقدير :(إذا انشقت السماء أنشقت)[٢٢].

المذهب الثاني : مذهب الكوفيين، وحاصلهُ أن الأسم المرفوع بعد (إن ، وإذا) الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعدهُ ، وليس في الكلام محذوف يفسره[٢٣].

المذهب الثالث : مذهب أبي الحسن الأخفش[٢٤]، وحاصله أن الأسم المرفوع بعد (إن و إذا) الشرطيتين ، مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على الأسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

أما سبب هذا الأختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الأسمية بعد أدوات الشرط ؟

فالجمهور من البصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالاداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر أتصاله بالاداة فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور بعده ،

فذهب سيبويه[٢٥] والمبرد[٢٦] والزمخشري[٢٧] وابن يعيش[٢٨] وابن هشام[٢٩] إلى أن (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط لا تضاف إلا الى الأفعال ، وإن وليها اسم مرفوع فهو على تقدير فعل يفسره المذكور بعده ، قال سيبويه :((إذا) هذه لا تضاف إلا الى الافعال)[٣٠]

وقال المبرد : (وقوله عز وجل :{ إِذَا السَّمَاء انْشَقَّتْ} ، معناه إذا انشقت السماء ، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد فذا لما فيه من معنى الجزاء ، و(إذا) لا يقع بعدها إلا فعل ، فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلأن (إذا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلا فعل)[٣١] .

وقال إبن يعيش : (و(إذا) لا تضاف إلا إلى جملة فعلية نحو : (آتيك إذا أحمرَّ البسر) ، (وإذا طلعت الشمس) ، لما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل ... فإذا وقع الأسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبلهُ ، لأنه لا يقع بعدها المبتدأ او الخبر لما تضمنته من معنى الشرط والجزاء ، والشرط والجزاء مختصان بالأفعال)[٣٢] .

اتضح لي مما سبق ان هؤلاء العلماء جعلوا الاسم المرفوع بعد (اذا) فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده .

وأما الكوفيون[٣٣] فقالوا : الفعل المقدر أتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الأسم .

وذهب أبو الحسن الأخفش[٣٤] إلى أنه يجوز في (إن ، وإذا) خاصة من دون سائر أدوات الشرط أن تكون بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير .

وأيده في ذلك إبن جني[٣٥] ، وابن مالك[٣٦] حيث قال : (ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ، ومعمول فعل ، فإن كان إسماً مرفوعاً وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل

ظاهر بعده ، لا يجيز سيبويه غير هذا ، وأختار الأخفش ما اوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد (إذا) مبتدأ ، وبقوله أُقول ...)[٣٧] .

وذهب الرضي في ذلك مذهباً وسطاً فأجاز رفع الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية مبتدأ إذا كان الخبر فعلاً ، وذلك باطّراد ، لوروده في القرآن الكريم ، أما إذا كان الخبر إسماً ، فقد أجازه على قلة ، وحكم بشذوذه ، قال : (قال سيبويه : إن كان أحد جزأي الجملة التي تلي (إذا) فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى لما فيها من معنى الشرط ، وهو بالفعل اولى ... وفيما ذكر من ذلك نظراً لكثرة ِ ذلك نحو قوله تعالى :{ إذا السّمَاءُ إنْشَقَّتْ} ، وقال :(ولعدم عراقة (إذا) في الشرطية جاز ـ وإن كان شاذاً ـ مجيء الأسمية الخالية من الفعل بعدها)[٣٨] .

وممن أجاز رفع الأسم بعد إذا على الأبتداء الاعلم الشنتمري[٣٩] ، وإبن الحاجب[٤٠] ، دون ترجيح لأحد المذهبين على الآخر ، وشرط الجواز عندهما أن يكون الخبر فعلاً .

والأمر الثاني : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ، ولهذا جعلوا الأسم المرفوع بعد (إذا) فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل ، فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع بهِ ذلك الأسم .

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين –كالعلامة الصبان–[٤١] مذهب الأخفش إلى الكوفيين ، والصواب ما تقدّم ذكره.

وبعد عرض هذه الآراء ، أرى والله أعلم ـ إن المذهب القائل بعدم جواز رفع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط هو الأقوى من حيث الأستدلال . كما إنه مذهب أكثر البصريين ومنهم سيبويه والمبرد عدا الاخفش ، وكذلك لا يؤدي إلى الخلط والإضطراب بين المعاني والمدلولات اللغوية ولا إلى التداخل بين القواعد النحوية .

المسألة الثالثة : في العطف على معمولي عاملين مختلفين .

وافق الكافيجي في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الفراء ومن تبعه في جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين قائلا في قول ابن هشام : (موضعها رفع في بابي المبتدأ وان نحو : ((زيد قام أبوه ، وان زيداً أبوه قائم)) ونصب في بابي كان وكاد ، قال : (نصب) عطف مع ما بعده على قوله : (رفع) مع ما بعده على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفراء ، واما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز أصلاً ، لأن حرف العطف ضعيف ، لا يقوم مقام عاملين ... فالحق هو مذهب الفراء ، لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الإستقامة لا يحتاج إلى نقل وسماع ، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وهو غير جائز))[٤٢].

المشهور عن سيبويه المنع حيث قال : ((فمثل هذا العطف لا يجوز اصلاً ، لأن حرف العطف ضعيف لا يقوم مقام عاملين)) [٤٣] ، وبهِ قال المبرد[٤٤] وابن السراج[٤٥].

أما الأخفش[٤٦] فقد أجاز العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وبهِ قال الكسائي[٤٧] ،والفراء[٤٨] والزجاج[٤٩].

قال ابن السراج:((أعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ، ويغني عن أعادته ، فإن قلت : (قام زيدٌ وعمرو) فالواو أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع (قام) .

وكذلك اذا عطفت على منصوب ومخفوض، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والأخر ينصب، فقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول :(مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ) فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا))[٥٠].

وأجاز الأخفش[٥١] والفراء ومن ذهب مذهبهم : (مّرَّ زيدٌ بعمروٍ ، وبكرٌ خالدٍ) ويجوز مثل هذا العطف عند الأعلم وابن الحاجب[٥٢] فيما إذا كان المجرور مقدما على المرفوع أو المنصوب في المعطوف أو المعطوف عليه نحو : (في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو) .

وما يحتجون بهِ : (ما كل سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً) فعطف على (كل) و(ما) ومن ذلك قول الشاعر :

أكُلَّ امرِئٍ تحسبين امرأ ونَارٍ تَوقَّدُ بالليل نارَا[٥٣]

مذهب سيبويه في جميع هذه أنهُ لا يعطف على عاملين ، ويذكر أن في جميعها تأويلاً إلى عمل واحد . وسوف أذكر ما قالهُ سيبويه في باب (ما[٥٤]) تقول : (ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةٌ أمها ، ترفع لأنك لو قلت : ما أبو زينبَ مقيمة امها لم يجز، لأنها ليست من سببه ومثل ذلك قول الأعور الشني :

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

فَلَيْسَ باتيك مَنْهِيُّهَا وَلَا قَاصِر عَنْكَ مأمورُهَا [٥٥].

قال سيبويه: انشد البيتين ورفع ، ولا قاصر عنك مأمورها ، وقال : ((لأنهُ جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكور وهو المنهي ومعنى كلامهُ أنهُ لو كان موضع ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في (ما) على الاسم لم يجز الا الرفع ، لا يجوز أن تقول : (ما زيد منطلقاً ولا خارجاً معنٌ) ، فإن جعلت في (خارج معن) شيئاً من سبب زيد جاز النصب وكان عطفاً على الخبر لأنهُ يصير خبراً لزيدٍ لأنه معلق بسبب له ، وكذلك لو قلت : فما بأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها غير

قولك منهيها ، ثم قال : وجَرهُ قوم فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو الأمور ، لأنهُ من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثهُ ، فصار تأويل الخبر ليس : يآتيك الامور ولا قاصرٌ بعضها . فجعل بغض الأمور أموراً))[٥٦]

وقولهم (ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمة) ، فقال سيبويه :((كأنك اظهرت كُلَّ مضمرٍ فقلت : ولا كل بيضاء))[٥٧] . فمذهب سيبويه ان (كُلٌّ) مضمره هنا محذوفة وكذلك :

أكل أمرئٍ تحسبين أمرأ ونارٍ توقد بالليل نارا

يذهب إلى أنه حذف (كُلّ) بعد ان لفظ بها ثانية ، وقال : استغنيت عن تثنية (كُل) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب . أي : أنما جعل المعطوف محذوفاً ، ولم يعطف (نار) الأولى على أمرئ المعمول لكل ، و(نار) الثانية على امرأ المعمول لتحسبين ، لئلا يلزم عطف معمولين وهما (نار) المجرورة والمنصوبة على معمولين وهما : امرئ وامرأ ، لعاملين مختلفين هما : (كل) و(تحسبين) بعاطف واحد وهو الواو ، وذلك لا يجوز عند سيبويه والمبرد وابن السراج ، لان العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً ، ولا يقوى أن ينوب عن عاملين . أما على حذف (كل) فيكون العطف على معمولي عامل واحد ، وهو (تحسبين) وذلك جائز .

والفراء[٥٨] والأخفش[٥٩] والكسائي[٦٠] والزجاج[٦١] ذهبوا إلى جوازه .

وأرى انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين لأن العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جراً ونصباً ، ولا يقوى أن ينوب عن عاملين .

المسألة الرابعة : في عامل المرفوع بعد الجار والمجرور .

رجح الكافيجي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور الكوفيين من إن العامل في المرفوع بعد الجار والمجرور هو الجار والمجرور على إنه فاعل لنيابته عن (إسْتَقَر) حال كونه محذوفاً حيث قال :((أختلف في عامل المرفوع بعد الجار والمجرور، فإن بعضهم قال : هو مرفوع بالجار والمجرور لا غير ، وقال بعضهم : هو مرفوع بالفاعل المحذوف فقط ، وقال بعضهم : يجوز ان يكون مرفوعاً بالجار والمجرور ، كما يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء... وكونه مرفوعاً بالجار والمجرور على إنه فاعل هو الوجه الراجح لحصول الإستغناء بالنائب عند حذف الفعل لحصول الغرض بالتيمم عند فقدان الماء ، والإمتناع تقديم الحال في نحو :(زيد في الدار جالساً) ، فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما امتنع ، وأما بالقول بإن الفعل إذا حذف حذفاً لازماً ضعف عمله ، لم يجز التقديم فليس بشيء ، الا ترى إن زيداً في قولهم : (زيدٌ ضربتهُ) منصوب بفعل واجب الإضمار سواء قدرته قبله أو بعده)) [٦٢].

أما رأي النحاة في هذه المسألة فكان على النحو الآتي :

ذهب الكوفيون[٦٣] إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمُّون الظرف المحلّ ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك (أمامك زيدٌ) ، و(في الدار عمرو) واليه ذهب أبو الحسن الأخفش[٦٤] وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد[٦٥] من البصريين ، قال الكوفيون : الأصل في قولك :(أمامك زيد) و(وفي الدار عمرو) (حل امامك زيد) ،

و(حل في الدار عمرو) فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم بهِ كما يرتفع بالفعل .

قال الكوفيون :((والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ ، أو صفة لموصوف ، أو حالاً لذي الحال ، أو صلة لموصول ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده (أنّ) التي في تقدير المصدر ، فالخبر كقوله تعالى:﴿ فَأُولَئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ

الضِّعْفِ﴾[٦٦]فـ(جزاء) مرفوع بالظرف ، والصفة كقولك :(مررتُ برجلٍ صالحٍ في الدار أبوه) والحال كقولك (مررت بزيد في الدار أبوه) وعلى ذلك قوله تعالى:﴿ وَآتَيْنَاهُ الأَنْجِيْلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ [٦٧]، فـ(هدىً ونور) مرفوعان بالظرف لأنه حال من الانجيل ، والصلة كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [٦٨]، والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى ﴿أَفِيْ اللهِ شَكٌّ﴾ [٦٩]، وحرف النفي كقولك :(ما في الدارِ أحدٌ) ، و(أنَّ) كقوله تعالى:﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرى الأَرْض﴾ [٧٠] فأن وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك قيم وقع الخلاف فيه))

وذهب البصريون[٧١] إلى أن الظرف لا يرفع الأسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء . قال البصريون:((أنما قلنا أن الاسم بعدهُ يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّر ههنا عامل بم يكن إلا الظرف، وهو لا يصلح ههنا ان يكون عاملاً لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ههنا عاملاً لقيامه مقام الفعل ما جاز أن تدخل على العوامل فتقول : ((أن أمامك زيداً)) و((ظننت خلفك عمراً)) ، وما أشبه ذلك ، لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعاً لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عملهُ ، كما لا يجوز أن تقول ((إنَّ يقوم عمراً)) ، و(ظننت ينطلق بكراً) فلما تعداه العامل إلى الأسم كما قال تعالى :{ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً[٧٢]} ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه .

والثاني : أنهُ لو كان عاملاً لوجب أن يُرفعَ به الاسم في قولك : (بك زيد مأخوذ) وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك))[٧٣] .

والذي ذهب إليه جمهور البصريين فيه نظر واعتراض أيضاً[٧٤].

وذهب ابن هشام[٧٥] إلى أنه يجوز في نحو :(مررتُ برجلٍ في الدارِ أبوه) يجوز في (أبوه) وجهان :

أحدهما : أن تقدّره فاعلاً أي : أن تجعله مرفوعاً بالجار والمجرور على أنه فاعل لنيابته عن استقر حال كونه محذوفاً لا سيما قد يقوى ههنا على العمل بإعتماده على الموصوف .

والوجه الثاني : وهو الوجه المرجوح أن تقدّره مبتدأ أي : تجعله مرفوعاً على الابتداء مؤخراً عن الخبر ، وان تجعل الجار والمجرور خبراً مقدماً عليه لقصد الاهتمام ، فيكون الجار والمجرور عاملاً في الضمير المستتر فيه لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه[٧٦]

وأرى انه يجوز في الجار والمجرور حيث وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً وحيث وقع بعد نفي أو إستفهام أن يرفع الفاعل لإعتماده على ذلك نحو :(مررتُ برجلٍ في الدارِ أبوهُ) فلك في (أبوه) وجهان أحدهما : أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور وهو (في الدار) لنيابته عن (أستقر) أو (مستقر) محذوفاً وهذا هو الوجه الراجح لأن الأصل عدم التقديم والتأخير والوجه الثاني : أن تقدره مبتدأ مؤخر ، وتقدر الجار والمجرور وهو (في الدار) خبراً مقدماً والجملة من المبتدأ والخبر صفة لرجل الرابط بينهما الهاء من (أبوه) وكذا تقول في الصلة والخبر والحال .

المسألة الخامسة : في توجيه : (ما لقيته مذ يومان)

رجح الكافيجي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور النحويين في كون الجملتين مستأنفتين قائلاً :((مجموع هذا القول كلام مستأنف فلم يصرح به لكونه معلوماً بالبديهة تضمّن تضمين الكل لأجزائه فيكون المتضمّن وغير المتضمّن جملتين مستأنفتين ، إحداهما : جملة فعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً مقدمة على الجملة الأخرى تقدم العلة

على المعلول ، والثانية جملة اسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً وهي جملة (مذيومان) وهي اي : جملة (مذيومان) في التقدير جواب لسؤال ناشئ عن الجملة المتقدمة (مقدّر) لقيام القرينة الدالة عليه ... فيكون الكلام كله جملة واحدة على هذه الأختلافات لما قلت : (ما لقيتهُ) ، قيل لك : ما أمد ذلك ؟ هو السؤال المقدر ، فعلقت مجيباً له : (أمد) أي : جميع زمن عدم الملاقاة يومان))[٧٧].

أما رأي النحاة في هذه المسألة فكان كالآتي :

ذهب جمهور النحويين[٧٨] إلى أن جملة (مذيومان) مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، وهي جواب عن سؤال يختلف تقديره بإختلاف إعرابها كما سيأتي في توضيحه .

وأجاز السيرافي[٧٩] أن تكون الجملة في محل نصب حال ، والتقدير : ما رأيته متقدماً ، ورده إبن هشام[٨٠] لأن الجملة الأسمية الواقعة حالاً لابد فيها من رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو : أما الواو أو الضمير أو هما معاً[٨١] ، وخلو الجملة منهما واضح .

وذهب جمهور الكوفيين[٨٢] إلى أن (مُذ ، ومنذ) ظرفان وما بعدهما فاعل بـ(كان) تامة محذوفة ، والتقدير : مذ كان يومان ، واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي[٨٣].

وذهب الفراء[٨٤] إلى أن (مُذ ومنذ) ظرفان وما بعدهما يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، قال : إنما قلت إن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لأن (مُذ ، ومنذ) مركبتان من (مِن، وذو الطائية) التي بمعنى الذي ، فيكون ما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : من الزمان الذي هو يومان .

وذهب جمهور البصريين[٨٥] إلى أنهما يكونان أسمين مبتدأين ، ويرتفع ما بعدهما لأنهُ خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما ، قالوا : قلنا إنهُ مرفوع ما بعدهما لأنهُ خبر عنهما ، وذلك لأن (مذ ، ومنذ) معناهما (الأمد) وتقدير

(مالقيته مذ يومان) أي : أمد انقطاع الرؤية يومان ، و(الأمد) في موضع رفع بالابتداء ، وكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب ان يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وأنما بنيا لتضمنهما معنى (من ، والى) ، الا ترى أنك اذا قلت : (ما لقيته مذ يومان) كان معناه : ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره .

وذهب المبرد[٨٦] والفارسي[٨٧] وابن السراج[٨٨] وابن الحاجب[٨٩] إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين في أن معنى (مُذ ، ومُنذ) الأمد إذا كان الزمان حاضراً أو معدوداً، فإن كان ماضياً لمعناهما أو المدة ، وهما على كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير.

وذهب الأخفش[٩٠] والزجاج[٩١] وابو القاسم الزجاجي[٩٢] إلى أنهما ظرفان متعلقان بمحذوف ، هو الخبر ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ويكون معنى :(مالقيته مذ يومان) أي بيني وبين لقائه يومان .

ذهب بعض الكوفيين[٩٣] إلى ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن (مُذ ، ومُنذ) اصلهما (مِن) حرف الجر ، و(ذو) الموصولة التي بمعنى (الذي) في لغة طيىء ، والاسم بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة (المبتدأ والخبر) لا محل لها من الاعراب لأنها صلة الموصول ، والتقدير : ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان .

وذهب مصطفى بن محمد الغلاييني[٩٤] ، الا أن (مذ ، ومنذ) معناهما إما ابتداء المدة ، نحو :(ما رأيتك مذ يوم الجمعة) وأما جميعها نحو :(ما رأيتك منذ يومان) .

والأسم بعدهما مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : (مذ كان يوم الجمعة ، ومنذ كان يومان) وكان هنا تامة لا ناقصة . فإن جررت بهما كانا حرفي جر وليسا

بظرفين وإن وليهما جملة فعلية أو اسمية كانا مضافين إليها ، وكانت الجملة بعدهما في موضع جر بالإضافة إليهما ، نحو :(ما تركت خدمة الامة منذ نشأت) .

وإن وليهما مفرد جاز رفعه على أنه فاعل لفعل محذوف ، نحو: (ما رأيتك منذ يوم الخميس أو مذ يومان) ، والتقدير : منذ كان أو مضى يوم الخميس أو يومان فالجملة المركبة من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جر بالإضافة إلى (مذ) أو (منذ) .

وذهب عباس حسن[٩٥] إلى إن (مذ) و(منذ) يكثر استعمالها اسمين ظرفين ، أو اسمين غير ظرفين ، كما يكثر استعمالهما حرفين اصليين للجر . فيصلحان للإسمية المجردة من الظرفية إذا لم تقع بعدهما جملة ، وإنما وقع بعدهما إسم مرفوع ؛ نحو :(ما سافرت مذ الشهر الماضي) فـ(مذ) مبتدأ خبره الأسم المرفوع بعده .

ويصلحان للظرفية إذا وقع بعدهما جملة اسمية أو فعلية ماضوية ، ولا يصح أن تقع بعدهما المضارعية المستقبلية ، لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، فلا يجتمع مع المستقبل ، مثال ذلك :(ما سافرت مذ الجو مضطرب أو منذ) ،

فكلاهما ظرف زمان للفعل سافر مبني على السكون والضم ، في محل نصب ، وهو مضاف والجملة الأسمية بعدهما في محل جر بالإضافة[٩٦] .

ويكونان حرفين للجر ، وهذا يوجب شروطاً اهمها :

أن يكون المجرور إسماً ضاهراً لا ضميراً ، وأن يكون وقتاً ، وأن يكون هذا الوقت متصرفاً معيناً لا مبهماً ، ماضياً لا مستقبلاً نحو :(ما رأيته مذ يوم السبت الأخير أو مذ ساعتنا) ، فلا يصح (مذه) ولا (مذ البيت) ولا (مذ زمن) .

أرى إنه إذا ارتفع ما بعد (مذ) و(منذ) فإنهما يكونان أسمين مبتدأين وما بعدهما خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين ويكون ما بعدهما مجرور بهما .

وأرجح ما ذهب إليه جمهور النحويين في إن جملة (مذ يومان) لا محل لها من الاعراب مستأنفة وذلك لقوته من حيث المعنى ولضعف مذهب السيرافي من حيث المعنى وكذلك مخالفته لجمهور النحويين دون دليل يؤيده .

الخاتمة

سلك الكافيجي في كتابه (شرح الاعراب في قواعد الاعراب) ما كان يسلكه عدد من العلماء في اتخاذهم اسلوب عرض مسائل النحو ، والتعليل لها وتأويلها وتوضيحها ، فكان يتصور اسئلة تطرح عليه فيجيب عنها ، وكذلك كان يستعرض الكثير من آراء النحاة وكان يناقش هذه الآراء ، كما انه كان يعرب الآيات القرانية التي استشهد بها ابن هشام ، وكذلك يعرب الابيات الشعرية ، كما فسَّر الاية والحديث ، أو ما سواهما مما يُشرح ، وكان احيانا يكتفي باسم العالم دون ذكر كتابه ، وقد وجدت في كتابه نصوصا كثيرة ، وبعد الرجوع الى مظانها وجدته احيانا يذكر النص كاملا من غير تفسير ، واحيانا اخرى يسقط كلمة أو اكثر في النص المنقول ، واحيانا ينقل النص بتصرف .

الهوامش

(١) ينظر: بغية الوعاة ١١٧/١ ، شذرات الذهب ٣٢٥/٧ .

(٢) ينظر: في ترجمته حسن المحاظرة ٥٤٩/١٠٥ ، وبغية الوعاة ١١٧/١ ، ولب اللباب ١٨ ، والضوء اللامع ٢٥٩/٧ ، وكشف الظنون ٢٤/١ ، وشذرات الذهب ٣٢٦/٧ ، والبدر الطالع ١٧١/٢ ، وروضات الجنان ٢١٠ ، والفوائد البهية ١٦٩ ، وهدية العارفين ٧٣٧/١ ، وتاريخ مصر ١٥١/٢ ، والأعلام ٢٢/٧ ، معجم المؤلفين ٥١/١٠ ، والسيوطي النحوي ٧٦.

(٣) سورة مريم / آية : ٦٩

(٤) شرح الاعراب في قواعد الاعراب ص٣٨١.

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ص٤٦٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ص٤٦٢

(٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٧/١

(٨) سورة الاسراء / آية : ٥٧.

(٩) سورة آل عمران / آية : ٤٤ .

(١٠) سورة الكهف / آية : ١٢.

(١١) سورة الشعراء / آية : ٢٢٧ .

(١٢) معاني القرآن للفراء ٤٦/١-٤٧ .

(١٣) ينظر : الكتاب ٣٩٩/٢ ، والانصاف في مسائل الخلاف ٥٨٥/٢-٥٨٦ .

(١٤) البيت من المتقارب لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد أحد الشعراء المخضرمين ، الدرر ٢٧٢/١ ، شرح التصريح ١٣٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٦/١ ، الانصاف في مسائل الخلاف ٥٨٧/٢ ، شرح ابن عقيل ١٦٢/١ ، شرح المفصل ١٤٧/٣ .

(١٥) اعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، والتبيان في اعراب القرآن للكعبري ٨٧٨/٢ .

(١٦) نظر : شرح الاعراب في قواعد الاعراب ص٣٨٤ .

(١٧) ينظر : شرح التصريح ١/ ١٥٧

(١٨) شرح شذور الذهب ١/ ١٤١

(١٩) سورة الانشقاق / آية : ١.

(٢٠) شرح الاعراب في قواعد الاعراب ص٢٧٧-٢٧٨

(٢١) الكتاب ٥٧/١.

(٢٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٥٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢ .

(٢٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٥٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٨٧/٢ .

(٢٤)ينظر : معاني القران للاخفش ٥٧٤/٢ ، والخصائص ١٠٥/١ ، وتسهيل الفوائد : ٩٤ .

(٢٥) ينظر : الكتاب ١٣٦/٣ ، شرح السيرافي ١/ ١٦١

(٢٦) ينظر : المقتضب ٤/ ٣٤٧

(٢٧) ينظر : شرح المفصل ٤/ ٩٦ .

(٢٨) ينظر: المصدر نفسه .

(٢٩) ينظر : مغني اللبيب ص١٠٢.

(٣٠) الكتاب ١٣٨/٣ .

(٣١) المقتضب ٤/ ٣٤٧.

(٣٢) شرح المفصل ٣/ ١٧.

(٣٣) نظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٥٠٨/٢ ، شرح ابن عقيل ٨٧/٢-٨٨ .

(٣٤) نظر : الخصائص ١٠٦/١ ، وتسهيل الفوائد ص ٩٥ ، والجنى الداني ص٣٦١ .

(٣٥) ينظر : الخصائص ١٠٦/١ .

(٣٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٣٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢١٣/٢ .

(٣٧) شرح التسهيل ٢١٣/٢ .

(٣٨) شرح الرضي ١٧٤/٣ .

(٣٩) ينظر : النكت ٧٦٢/٢ .

(٤٠) ينظر : الامالي النحوية ٤٢/٢-٤٣ .

(٤١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٩/٢-٣٩

(٤٢) شرح الاعراب في قواعد الاعراب ١٠٨.

(٤٣)الكتاب ٦٠/١-٦١ . ١٠٨.

(٤٤) ينظر : المقتضب ١٩٤/٤ .

(٤٥) نظر : الأصول في النحو ٧١/٢ .

(٤٦) ينظر: المقتضب: ١٩٥/٤ ، وشرح الكافية: ٢٩٩/١ ، وشرح المفصل: ٢٧/٣ .

(٤٧) ينظر: المصادر نفسها .

(٤٨) ينظر: المغني ٦٣٢/٢.

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه .

(٥٠) الاصول في النحو ٦٩/٢.

(٥١) ينظر : المقتضب ١٩٤/٤ ، والاصول ٧١/٢ .

(٥٢) ينظر : مغني اللبيب ٦٣٢/٢ ، ابن الحاجب النحوي ص١٤٦ .

(٥٣) البيت من المتقارب ، لأبي داود الإيادي حارثة بن الحجاج شاعر قديم من شعراء الجاهلية ، ينظر : المحتسب ٢٨١/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٦/١ ، مفتاح العلوم ص٦٩ ، والكامل ١٦٣/١ ، الكتاب ٦٦/١ ، والاصول ٧٠/٢ ، والأنصاف ٣٨٦/٢.

(٥٤) ينظر: الكتاب ١/٦٠-٦١.

(٥٥) البيت للاعور الشني ، وكان الخليفة عمر (رضي الله عنه) كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر . ينظر : المقتضب ٤/١٩٦ ، المغني ١/١٢٨ ، الاشباه والنظائر ٤/١٢ ، شرح السيرافي ١/٤٢٠.

(٥٦) الكتاب ١/٦٠-٦١ .

(٥٧) الكتاب ١/٦٠-٦١ .

(٥٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/٤٥ .

(٥٩) ينظر : اعراب القرآن للنحاس ٤/٩٢ .

(٦٠) ينظر : المصدر نفسه .

(٦١) ينظر : معاني القران واعرابه للزجاج ٤/٤٣٢ ، واوضح المسالك ٣/١٤٥ .

(٦٢) شرح الاعراب في قواعد الاعراب ٢٥٨-٢٥٩ .

(٦٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٤٤،وارتشاف الضرب ٢/٥٥.

(٦٤) ينظر: مغني اللبيب ص٤٢٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٩٣.

(٦٥) ينظر : مغني اللبيب ص٤٢٣ ، شرح الرضي على الكافية ١/٨٣ ، شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ص١٠٨ .

(٦٦) سورة سبأ / آية : ٣٧ .

(٦٧) سورة المائدة / آية : ٤٦ .

(٦٨) سورة الرعد / آية : ٤٣.

(٦٩) سورة أبراهيم / آية : ١٠.

(٧٠) سورة فصلت / آية : ٣٩.

(٧١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ١/٤٥ .

(٧٢) سورة المزمل / آية : ١٢.

(٧٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١/٤٥-٤٦ .

(٧٤) ينظر هذه المسألة : في الانصاف في مسائل الخلاف ١/٤٥-٤٦ ، ومغني اللبيب ٤٢٣ ، وشرح الرضي على الكافية ١/٨٣ .

(٧٥) ينظر : شرح شذور الذهب ١/٥٢٥ .

(٧٦) ينظر : شرح شذور الذهب ١/٥٢٥ ، ومغني اللبيب ص ٤٢٣ .

(٧٧) شرح الاعراب في قواعد الاعراب ص١٦٣-١٦٤ .

(٧٨) ينظر : اوضح المسالك ٥٣/٣ ، شرح التصريح ٦٦٢/١ ، همع الهوامع ٢٢٦/٢ .

(٧٩) ينظر : شرح الرضي ٣١٧/٣ ، وارتشاف الضرب ١٤١٩/٣ .

(٨٠) ينظر : مغني اللبيب ص٣٧٣ .

(٨١) ينظر : حاشية الشمني ١٢٢/٢ ، وحاشية الدسوقي ٤٤/١ .

(٨٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٣٨٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ ، شرح التصريح ٦٦٢/١.

(٨٣) ينظر : اوضح المسالك ٥٢/٣ ، وشرح التصريح ٦٦٢/١ ، ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢.

(٨٤) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨ .

(٨٥) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ٣٨٢/١ ، وهمع الهوامع ٢٢٦/٢ .

(٨٦) ينظر : المقتضب ٣٠/٣ .

(٨٧) ينظر : الايضاح العضدي ص ٢٠٨ .

(٨٨) ينظر : الاصول في النحو ١٣٨/٢ .

(٨٩) ينظر: الجمل ص١٣٩ ، اوضح المسالك ٥٣/٣ .

(٩٠) ينظر: اوضح المسالك ٥٣/٣ ، ومغني اللبيب ص٤٤٢ ، وشرح التصريح ٦٦٣/١ .

(٩١) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤١٩/١ ، وتذكرة النحاة ص١٠ .

(٩٢) ينظر : الجمل ص١٣٩ .

(٩٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/٨ ، وأوضح المسالك ٥٣/٣ .

(٩٤) ينظر : جامع الدروس العربية ٢٠٨/٢ ، ٦٨/٣ .

(٩٥) ينظر : النحو الوافي ٥١٨/٢-٥١٩

(٩٦) ينظر : النحو الوافي ٥١٨/٢-٥١٩ .

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١- ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه . طارق عبد عون الجنابي ، دار التربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤ م .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس . ط ١ ، مطبعة النشر ، ١٩٨٤ م .

٣- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) . تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

٤- اعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) . تحقيق : د. زهير غازي زاهد . ط٣ . مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

٥- أمالي ابن الحاجب . أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر صالح سليمان قداره ، دار عمار ، دار الجيل ، ١٩٨٩ م .

٦- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، القاهرة ، ١٩٦١ م.

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباع والنشر والتوزيع .

٨- الإيضاح العضدي ، للفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) . تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ م .

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والحاة ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ١٩٦٤ م .

١٠- التبيان في اعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ١٩٧٦ م .

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، مصر ، ١٩٧٦ م .

١٢- الجنى الداني في حروف المعاني ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي (ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م .

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصابوني (ت ١٢٠٦ هـ) دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة (د.ت) .

١٤- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٠٣ هـ) ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، ط٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ م .

١٥- حسن المحاضرة في معرفة ملوك مصر والقاهرة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبع دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

١٦- الخصائص ، أبة الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الهدى – بيروت .

١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) . تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، ط١٦ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٤ م .

١٨- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن نور الدين الأشموني (ت ٩٢٦ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٣ ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي واولاده ، ١٩٤٤ م .

١٩- شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ ﻫ) ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠ م .

٢٠- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ ﻫ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢ ﻫ / ٢٠٠١ م .

٢١- شرح شذور الذهب لجمال الدين ابن هشام (ت ٧٦١ ﻫ) تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا .

٢٢- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله ، جمال الدين (ت ٦٧٢ ﻫ) . تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ط١ .

٢٣- شرح الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦ ﻫ) . دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢٤- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ ﻫ) المطبعة المنيرية ، مصر ، (د.ت) .

٢٥- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٦ ﻫ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط١ ، ١٩٣٧ م . ٢٦- الكتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ ﻫ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٢ ، دار الجيل للطباعة – مصر ، ١٩٨٢ م .

٢٧- معاني القرآن . أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢٥١ ﻫ) ، تحقيق : الدكتور فائز فارس ، دار النشر ، دار الأمل ، ط٢ ، ١٩٨١ م .

٢٨- معاني القرآن ، أبو زكريا بن زياد الفراء . (ت ٢٠٧ ﻫ) الجزء الأول ، تحقيق : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاشي عالم الكتب ، ١٩٨٠ م .

٢٩- معاني القرأن وأعرابه ، ابو أسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) تحقيق : الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ م .

٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩ م .

٣١- المقتضب ، ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتاب – بيروت ، (د.ت) .

٣٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، الكويت .

٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .